عرض كتب

# قراء في كتاب (ذاكرة الدول: السياسة والتاريخ والهوية الجمعية في العراق الحديث(*)

عرض
علاء عبد الرزاق

يعد هذا الكتاب بمثابة دراسة اجتماعية سياسية لتأثير الثروات النفطية في البلدان التي شهدت تفجر ثروة البترول منذ العقد الاول من القرن العشرين مثل العراق والكيفية التي تم بها استخدام عوائد هذه الثروة لبناء هوية جمعية لمواطنين ينتمون الى العراق واتجاهات دينية مختلفة من خلال صياغة جديدة لتاريخ البلد ولقد كان العراق، بحق، البلد. الاكثر استخداماً لعوائده المالية من اجل تشييد هوية جديدة كانت تقوم على استبعاد وتهميش فئات مهمة واساسية في المجتمع العراقي مثل الشيعة والاكراد وهو الامر الذي ادخل العراق في اتون صراعات دامية طيلة العقود الماضية. ولم يكن مشروع اعادة كتاب التاريخ والذي ترأسه صدام حسين شخصياً الا جزءاً بسيطاً من محاولات احياء او ايجاد ذاكرة تاريخية جمعية للمواطن العراقي تكون جديدة ومشربة بتعاليم ورؤى النظام القائم. ولقد كانت الحروب التي خاضها النظام ابتداءاً من الحرب العراقية الايرانية ١٩٨٠-١٩٨٨ وكذلك حرب الخليج الثانية خلال عام ١٩٩١ وما تلاها من انتفاضة شعبية ومجاز ارتكبها النظام بحق مواطنيه من الشيعة والاكراد، الا دليلاً على الكيفية التي استخدمت بها الذاكرة التاريخية للنظام في مواجهة اعدائه، ولم يكن استمرار النظام البعثي في حكم بلد ذو ثروات نفطية هائلة وارث تاريخي غني وقاعدة زراعية متطورة وشعب متعلم او وصل الى مديات متقدمة من التعليم أي لديه كل الخصائص اللازمة لاقامة نظام ديمقراطي تعددي، اقول مع كل هذه الخصائص، فقد تمكن النظام البعثي من حكم البلد باسلوب ديكتاتوري فردي عمد الى احتكار كافة موارد وثروات البلد خدمة لاهدافه الخاصة. ولعل السؤال الاساسي الذي يمكن ان يطرح في هذا المجال هو الكيفية التي يتم بها تبيان العلاقة بين تشكيل الدولة القومية الحديثة وبين استخدام او حتى اختلاق ذاكرة تاريخية جمعية لها وكيف عمدت

(*) المؤلف هو اريك ديفيس، استاذ العلوم السياسية ومدير مركز دراسات الشرق الاوسط في جامعة رتجرز الامريكية، مطبعة جامعة كاليفورنيا، ٢٠٠٥.

هذه الذاكرة التاريخية الى تبرير نظام حكم شمولي وديكتاتوري متسلط كالنظام العراقي وكيف قادت الى انهياره فيما بعد في ٢٠٠٣.

واذا ما حاولنا الاجابة على التساؤل الخاص بالعلاقة بين بناء السلطة والذاكرة التاريخية وما الذي يمكن تعلمه من التجارب التي تقوم بها دولة من اجل استخلاص مشروع سياسي من ذاكرتها الجمعية والتاريخية. هناك حقيقة تتعلق، في واقع الامر، بعدد كبير من الدول العربية تتجلى بادعاء هذه الدول بانتمائها الى حضارات قديمة رغم ان واقعها السياسي يدل على نشوئها خلال العقدين الرابع او الخامس من القرن العشرين، وبعضها انشئ بارادة من الدول الاستعمارية السابقة التي احتلتها. ان مثل هذه الحقيقة تدفع صناع القوار والنخب السياسية في هذه البلدان للعمل على خلق ذاكرة تاريخية جديدة او تكون مستمدة من اساطير تاريخية قديمة من اجل تعزيز التضامن الجمعي داخل البلاد، من اجل اعطاء شرعية مصطنعة لتبرير حكمها والاستمرار بهذا الحكم، لقد ادرك صدام حسين هذه الحقيقة، واكد في اكثر من مجال، على ضرورة أن يؤمن الشباب، ومن هم في عداد النشئ، بالتصورات التي يبثها النظام عن الحياة والمجتمع والثقافة والفكر والدين ومختلف جوانب الحياة الاخرى. فالدولة التي تكون قادرة على استخلاص اساطير تاريخية من ماضيها واستخدام هذه الاساطير من اجل تعبئة الجهود نحو خلق هوية متماسكة ومترابطة يمكنها ان تشكل عاملا مساعداً للنظام في تحقيق مديات غير قليلة من هيمنته على اغلب مكونات الشعب.

واذا ما استطاعت الدولة الايحاء بالماضي الذهبي التليد الذي كان يعيشه شعبها والاشارة الى رغبة النظام القائم بالعودة الى مآثر هذا الماضي فهي تسعى، بالتالي، الى تعبئة جهود المجتمع لصالح اهداف وتطلعات النظام القائم وتصبح بذلك المؤسسات الثقافية والتعليمية بمثابة (مصانع) لانتاج ثقافة تبريرية لتوجهات الحكم واظهار اخطائه الفادحة وكانها منجزات يفترض ان يثاب عليها من لدن الشعب.

ولعل الهدف الاساسي الذي تنطلق منه هذه الدراسة هو تبيان الطرق والاساليب التي استخدمت في العراق المعاصر من اجل بناء الدولة على اساس الذاكرة التاريخية الجمعية والكيفية التي استخدمت بها هذه الذاكرة من اجل تبرير نظام الحكم البعثي. ولابد من التأكيد ان عملية بناء الدولة في العراق هي عملية مستمرة ولما تنتهي بعد، ذلك لعدم اتفاق المواطنين على الشكل الامثل للنظام السياسي الذي يفترض ان يقام ويلقى قبولاً لدى مختلف مكونات الشعب العراقي القومية والمذهبية. ولقد برز منذ نشوء الحكم الوطني في العراق في العقد الثالث من

القرن العشرين انموذجين للهوية العراقية: الانموذج الاول الذي يركز على الشخصية والهوية الوطنية العراقية والانموذج الاخر الذي كانت له الغلبة وكان مسؤولاً عن الدمار الذي لحق بالعراق، وهو الانموذج القومي العروبي والذي يدعو الى قيام وحدة عربية شاملة، وان الوطن العراقي، هو من اشمل هو الوطن العربي. واقد عمد هذا التيار الاخير الى اختزال التاريخ الخاص بالعراق الى التاريخ الخاص بالامة العربية الاسلامية على الرغم من ان هذا التاريخ لا يشكل الا تاريخاً لجزء وليس لكل الشعب العراقي في حين ان العراق يضم مكونات واثنيات ومذاهب اخرى قد لا تتوافق مع مكونات او على الاقل الاتجاهات الرئيسية في التاريخ العربي الاسلامي.

لقد قامت هذه الدراسة على استخدام المنهج الذي وضعه انطونيو غرامشي بشان الدور والتأثير الذي تمارسه النخب السياسية والثقافية في الهيمنة على اغلبية الشعب من خلال تعميم انموذجها الذي تمارسه النخب السياسية والثقافية في الهيمنة على اغلبية الشعب من خلال تعميم انموذجها الثقافي والفكري، وكذلك الاساطير التاريخية التي تؤمن بها بحيث تكون اداة من ادوات الهيمنة والاستحواذ على السلطة لاطول فترة ممكنة. ولا تشكل الهيمنة، لدى غرامشي، معنى مترادفاً مع الايديولوجية. ذلك ان استخدام وصف الهيمنة يدل على استخدام السلطة لاليات وادوات تترادف مع الايديولوجية. لان استخدام وصف الهيمنة يدل على استخدام السلطة لاليات وادوات تترادف مع اساليب القسر والاكراه من اجل اجبار غالبية الشعب على تقبل طروحاتها الفكرية والسياسية وتصوراتها الخاص بمجمل شؤون الحياة، بحيث تبدو هذه الطروحات بمثابة المسلمات التي لا تقبل أي نقاش او جدل. بمعنى ان السلطة السياسية تعمد الى ايجاد هيمنة فكرية واخلاقية تترادف وتتكامل مع هيمنتها على الجوانب المادية البحتة لشكل ومضمون السلطة.

ان هدف الهيمنة سوف يغدو، بكل الاحوال، تقييد أي نزعة فكرية يكون من شأنها تقويض الاساطير التي تقوم على اساسها ايديولوجية الدولة، وسوف يقوم بهذه المهمة الافراد الذين يعرفون باسم المثقفين العضويين أي المنتمين الى الجهاز الحاكم والذين يبررون سلوك النظام ويدافعون بشكل تلقائي عن توجهاته وسياساته العامة.

واذا ما عدنا الى الانموذج العراقي فسوف نلاحظ انه كانت هنالك رغبة حثيثة من لدن ما يمكن تسميته بالبعث التكريتي ولاسيما ذلك النجاح الذي هيمن على السلطة بعد ١٩٦٨ على اعادة كتابة الذاكرة التاريخية العراقية وتسييسها بالشكل الذي يخدم اهداف وتوجهات النظام. ولقد اتاحت العائدات الكبيرة للنفط ولاسيما بعد منتصف السبعينات قيام السلطة بادلجة

الثقافة العراقية واعادة تفسير المنطلقات الفكرية والحضارية للشعب العراقي بالشكل الذي يمكن من خلاله تبرير ايدلوجية الهيمنة الفئوية للنظام القائم. ولقد بنيت الايدلوجية التي استندت على اعادة كتابة الذاكرة التاريخية العراقية على الايمان بوجود عصر ذهبي للحضارة العربية الاسلامية وكان المقر الرئيس لهذه الحضارة هو العراق، بمعنى التركيز على الحقبة العباسية من التاريخ العربي – الاسلامي والتي امتدت من عام ٧٥٠– وحتى عام ١٢٥٨، وتم الايحاء بان العراق بقيادة حزب البعث قادر على العودة لامجاد الماضي التليد، وتمت الاشارة الى انه كما اسقطت الدولة العباسية، المحسوبة على الفرس، تحاول اسقاط التجربة البعثية في الوقت الحاضر عناصر تمت بصلة للفرس ايضاً. بمعنى التعريض بشيعة العراق وتبرير استبعادهم وتهميشهم من مراكز السلطة الاساسية. ولم يستطع الخطاب الرسمي العراقي او الخطاب التاريخي الاشارة صراحة الى اسم الشيعة بل استعيض عن ذلك بذكر الشعوبيين، وهم العناصر الفارسية التي حملت نعمة اسقاط الدولة العباسية بالعمل من الداخل، وبذلك ارسل النظام رسالة خفية الى السنة العرب مفادها شيعة العراق انـاس لا يمكن الوثوق بهم البتة وهم في كل الاحوال عناصر مخربة وهدامة كانوا كذلك في العصر العباسي وسيبقون يحملون هذه الصفة حتى الوقت الحاضر. كما ارسل النظام رسالة واضحة وصريحة تجاه الشيعة تجلت بضرورة تخليهم بشكل كامل عن ارثهم الثقافي والديني من اجل ان يتمتعوا بالامتيازات الناجمة عن العمل مع الدولة وفي اطار مؤسساتها. وبالفعل كان الشيعة الذين تخلوا عن أي صلة بميراثهم الديني والثقافي قد حصلوا على نوع من المزايا والمناصب السياسية لم تكن لترقى في كل الاحوال الى الدرجة التي توازي حجم ما تنازلوا عنه.

ان تسييس الذاكرة التاريخية يمكن ان يفهم من خلال جملة من المرتكزات، منها القبول وتحديد جملة من الاهداف الخاصة بعملية التسييس هذه. ولعل شرط القبول والرضا بعملية ابراز ذاكرة تاريخية جديدة هو من النقاط الحساسة التي شكلت واحدة من العوامل الفارقة والمهمة في التاريخ الحديث والمعاصر للعراق، اذ كان حجم الفوارق والاختلاف بين مكونات الشعب العراقي من السعة بحيث ترك مشاكل معقدة بدت، في بعض الاحيان، غير قابلة للحل فضلاً عن ان الحلول التي تم اتباعها لمحاولة طمس الاختلافات كانت، بحد ذاتها، مشاكل جديدة اضيفت الى سلسلة المشاكل التي يعاني منها المشهد السياسي العراقي.

ولقد تمخضت عملية تشكيل الدولة في العراق الحديث، في العقد الثالث من القرن العشرين، عن بروز نخب مثقفة حاولت ابراز ذاكرة جمعية

شاملة للمواطن العراقي وكانت هذه النخب تحاول من خلال ابراز ذاكرة جمعية شاملة اعادة الطروحات والمثل التي تؤمن بها وليس ما يؤمن به الشعب حقيقة. واضحت النخب السياسية، والثقافية، تقرأ التاريخ وفقاً لقناعاتها الفكرية ولما تؤمن بانه يشكل جزءاً من اصالتها القومية. بمعنى اخر كانت النخب القائمة تعيد رواية التاريخ من اجل تبرير المواقف السياسية التي تتبناها هي في الوقت الحاضر، وتعزو، كما كان الامر مع تفسيرها لاحداث الماضي، مجمل ماسي وصراعات الحاضر الى عناصر اجنبية او دخيلة عملت على عرقلة المشروع الحضاري العربي الاسلامي. وبالطبع كانت مثل هذه العناصر، في العراق، جزءاً اساسياً ومكوناً رئيساً من مكونات الشعب العراقي. ولابد من الاشارة ان قيام الدولة باستخدام العنصر الثقافي او الاساطير الثقافية التي تمنح وجودها وممارساتها للسلطة نوعاً من الشرعية لا يقل في احيان كثيرة عن استخدامها لعنصر القوة والارغام. فتسييس الذاكرة التاريخية يدفع بالفئات المهيمنة الى محاولة تكريس وادامة هيمنتها وسطوتها على شؤون الحكم في حين يبعد، وعلى نحو دائم، الاعداء المعلنين او المحتملين لهذه النخب عن ممارسة أي دور في الحياة السياسية والثقافية. ولا بد من الاشارة الى ان عملية التهميش هذه تتخذ في احيان كثيرة ثلاث اشكال اساسية: الاولى تتجلى بالتذكير، وعلى نحو مستمر، بان للاطراف التي تم تهميشها تراث استند على محاولة اضعاف التجربة التاريخية لممثلي النخبة الحاكمة. أي (الرسالة التاريخية للامة) بمعنى احاطة مواقف اولئك الذين همشوا بنوع من الشك الذي يمتد لقرون طوال خلت. واما الوسيلة الثانية فتقوم على تدخل السلطة في رسم نظرة معينة سلبية وذات موقف مسبق تجاه عادات وتقاليد وممارسات الجماعات التي تسعى الى تهميشها كان يتم الادعاء بان ممارسات هذه الجماعات ممارسات رجعية، وتتناقض بشكل تام مع مقتضيات الحداثة والعصرنة وبالتالي ينبغي ان تتلاشى وتختفي من الحياة اليومية للمجتمع، وان تقتصر الطقوس التي قد تمارس في المواسم والاحتفالات الدينية، وان لا يكون لها أي تأثير في الحياة الثقافية والفكرية التي يعيشها المجتمع، والذي يفترض ان يوجه بثقافة النخبة الحاكمة. واما الوسيلة الثالثة فتستند على قيام الدولة بتقليص، او حتى ازالة أي اثار فكرية مكتوبة او شفوية تمت بصلة للفئات التي تم تهميشها، ولاسيما اذا ما كانت هذه الافكار ذات محتويات ايجابية عظيمة القيمة ولها اثار قيمة على الفكر الانساني وبامكانها ان تزيل الصورة القائمة التي يحاول النظام القائم غرسها وتعميمها بشان النظرة الى الفئات المهمشة. وبطبيعة الحال تنمو في ظل الانظمة التي تسعى الى اعادة كتابة

الذاكرة الجمعية التاريخية لبلدانها مشاعر الشك والخوف تجاه أي جهة اجنبية وعدم الثقة بالاخر وفقدان التواصل مع مكونات الشعب التي تختلف مع توجهات النخبة الحاكمة في الاصول الفكرية او الاثنية. ولقد عمدت سلطة البعث في العراق الى تعزيز مشاعر تاريخية تعود الى حقب تاريخية سحيقة في القدم ابرزت العراق وكأنه كان، وعلى الدوام، ضحية للمؤمرات الداخلية والخارجية. وقد دفعت هذه النظرة باتجاه تحقيق جملة من العوامل كانت الاولى تستند على تضخيم الدور الذي قام به اعداء العراق سواء في الداخل او الخارج. فاما الذين في الداخل فكانوا متآمرين، على الدوام، على وحدة الدولة كنتيجة حتمية لاختلافهم مع ارثها التاريخي العظيم ورسالتها الخالدة. واما الاعداء الخارجيون فكانوا يسعون جاهدين الى احتلال البلاد والسيطرة على مواردها الطبيعية وثرواتها. واما الهدف الثاني الذي كانت تسعى من ورائه النخبة الحاكمة الى اشاعة ثقافة الخوف والكراهية فقد كان تضخيم مفهوم المؤامرة واعطاء رمز التضحية الذي مثلته حضارة البلاد قد منع من قصر مفهوم المواطنة على فئات محددة داخل المجتمع مما عطل، بشكل او باخر، روح المشاركة بين فئات المجتمع المتعددة بل قمعها وازالها بنحو ما. بمعنى ان اشاعة ثقافة الخوف وكراهية الاجانب قد عرقلت نمو روح التفاعل الايجابي مع الثقافات الاخرى وساهمت بتشظية او تجزئة روح المواطنة الجامعة. كما كرست هذه الاليات من روح ابتعاد الفئات الحاكمة عن الثقافات الفرعية التي تمثلها الفئات المهمشة والمسحوقة إذ تم، في احيان كثيرة، النظر الى هذه الفئات بكونها حاملة لافكار ومثل تتناقض بشكل جذري مع قيم الحداثة والعصرنة وبالتالي لا يمكن ان تدفع بالرسالة التاريخية للامة الى امام. كما ان الارتباط بافكار وعقائد هذه الجماعات من شأنه ان يجر البلاد الى مواقع لا تتناسب مع المكانة التي يفترض ان تصل اليها من السمو والعظمة والدور التاريخي. ولابد من القول ان سياسة تهميش فئات كبيرة من الشعب من شانها ان تؤدي الى تنافر الهوية الجمعية وتشظيها ووقوف فئات الشعب بموقف الشك والريبة تجاه بعضهم البعض واتهام بعض العناصر والفئات بالعمالة والخيانة لاطراف خارجية.

وبالمقابل فان التركيز على مبدأ تسييس الهوية التاريخية الجمعية يعزز من التضامن والتلاحم الموجود بين الفئة الحاكمة. اذا تصبح الاساطير التاريخية المشكلة للهوية الجمعية بمثابة استراتيجية تستند عليها النخبة الحاكمة في ترصين وتعزيز صفوفها بشكل يمتد من القمة الى القاعدة. أي بشكل عامودي وليس بشكل افقي، اذ لا يمكنها ان تنفتح على الاطراف والفئات الاخرى في المجتمع. وكلما بقيت لمدة

اطول في السلطة كلما زاد هذا التلاحم في صفوفها. ومن الطبيعي عندما تستحوذ النخبة الحاكمة على مقاليد السلطة والتأثير في المجتمع تحاول، بشتى الطرق، تبرير هذا الاستحواذ والاستئثار وتهميش الاخرين باطر ومبررات ايدلوجية، اذ ان المحتوى الايدلوجي والفكري قد يكون اكثر مدعاة للتلاحم والترابط من العلاقات الاثنية او الروابط المذهبية اذ يتم تبرير افعال السلطة بمنحى الصواب ووسم افعال المعارضة، او الاتجاهات التي تنحو منحى معارضا، بكونها تجسيداً لكل ما هو شرير وخاطئ ومقيت. وفي الانموذج العراقي يمكن ان نلاحظ نشوء نوع من الانسجام والتلاحم بين الاقلية السنية في البلاد وايدلوجية حزب البعث والتي جاءت لتكمل واقع تهميش الاغلبية السكانية في البلاد والفئات الاخرى ولكن هذه المرة ليس على اسس دينية مذهبية بل وفقاً لاعتبارات قومية ايدلوجية تستند على ضرورة استبعاد الفئات والعناصر التي تشكل مذهبيتها الدينية او انتمائها القومي تناقضا مع الرسالة التاريخية للامة. وبطبيعة الحال لم يكن العراق من الفئات التي كان هنالك استعداد بهذه السمات سوى الشيعة والاكراد.ولقد استند نظام البعث في العراق وهو ينشئ اساطيره التاريخية على تحالف قبلي استند على قبائل ما يعرف بالمثلث السني أي المناطق التي تشمل تكريت الرمادي والموصل. ولقد غلفت الذاكرة التاريخية التي انشأها النظام البعثي بايدلوجية الحزب الغامضة ولاسيما فيما يتعلق بالدعوة الى الوحدة العربية والتي لم تعد هدفا اساسياً من اهداف الحزب مع استحواذ البعث التكريتي على مقاليد السلطة، أي منذ عام ١٩٦٨. وركز البعث على الماضي الذهبي للامة العربية والمتجسد بالحقبة العباسية والدور الذي لعبه العراق وبغداد في تلك المرحلة. وكان البعث مدركاً للفوائد التي تقدمها الوحدة العربية لصالح القاعدة السنية الضيقة الموجودة في العراق اذ كانت تمنحهم نوعا من الاطمئنان بانهم وان كانوا يشكلون اقلية في العراق فانهم وفي ظل الدولة العربية الواحدة والتي سوف يقيمها حزب البعث سوف يشكلون الغالبية السكانية وسوف يبقى الشيعة والعناصر الاخرى يمثلون اقلية مهمشة مغلوبة على امرها.

ولقد منحت الذاكرة التاريخية الجديدة التي انشأها حزب البعث القاعدة الاجتماعية التي تدعم السلطة وتؤازرها بعداً تعبوياً مستنداً على التزام كامل بالهرمية القيادية التي يمثلها الحزب الحاكم. وقد لا يمكن التأكد والجزم بان جميع اعضاء الحزب قد تمسكوا بالاساطير والسرديات التاريخية التي قدمتها آلة الحزب الايدلوجية فان الجميع قد تظاهر بالتمسك بها والالتزام بحرفيتها وبدت وكانها التزام تام بالمصير التاريخي الذي بدا عليه العراق، وكرست هذه

الايدلوجية والاساطير التاريخية المرتبطة بها اسلوب الحزب الواحد ورفض أي شكل من اشكال التعددية السياسية او التنوع الثقافي. وكان الجهاز الحاكم يوحي، وبشكل مستمر، بوجود مؤمرات يحيكها اولئك الذين يحاولون الاطاحة بالتجربة الريادية للحزب ويسعون لتقويض الدور الذي تقوم به الفئات الاجتماعية المساندة للفئة الحاكمة وازاحتها عن المكاسب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي حصلت عليها جراء اصطفافها مع النظام القائم. وبالطبع كان مثل هذا الايحاء قد اعطى تبريراً لقيام اجهزة امنية قمعية مرتبطة بالنظام ومستندة على القاعدة الاجتماعية التي تدعم حكمه قادرة على دحر اعدائه المعلنين او المستترين بدون شفقة او رحمة.

وتساهم الذاكرة التاريخية في ايجاد منفذاً للعلاقة والتفاعل بين الجهاز الحاكم وبين الفئات والنخب الدينية والسياسية والاقتصادية التي تقع دائرة نفوذها وعملها خارج نطاق الدولة وذلك من خلال وسائل واليات عديدة قد تبدي هذه الفئات رد فعل يلبي تجاه الطروحات الفكرية والايدلوجية التي يقدمها الجهاز الحاكم مقارنة بالفئات التي تشكل داعماً تقليدياً له. وقد تدرك هذه الفئات، المهمشة سياسياً، ان عليها عدم الاشارة او التذكير بماضيها او سردياتها التاريخية والتي تشكل تناقضاً مع ما تؤمن به النخبة الحاكمة. وعندما يحالف الحظ احد افراد الجماعات المهمشة السياسية ويتمكن من الوصول الى منصب اقتصادي او منصب اداري ذو مستوى عال فان عليه القبول، ولو جزئياً، بالاطروحات الفكرية التي تقدمها ايدلوجية الدولة وان يتخلى عن الانشداد او الترويج لايدلوجيته واعتقاداته الخاصة لكي يصبح من الاجزاء او الاطراف المرتبطة بالنظام القائم. ويعمد النظام، بطبيعة الحال، الى تكريس ثقافته واساطيره الفكرية بحيث تغدو جزءاً من الحياة اليومية للشعب ويصبح من الصعب على الفئات التي تشعر بالتهميش والاستبعاد تمشية امورها اليومية بدون ان تبدي التزاماً بايدلوجية النظام وطروحاته الفكرية فيما يخص التاريخ والهوية الجمعية للشعب.

ولقد رعت الدولة في العراق فهماً معيناً للتاريخ يقوم على تهميش واضعاف الدور الذي يفترض ان تقوم به الجماعات التي تمارس نشاطاً وتأثيراً خارج نطاق الدولة أي قلصت امكانية لانشاء ما سيمكن تسميته بمجتمع مدني او اوليات لمثل هذا المجتمع في العراق. واحاط النظام مواقف الاغلبية العربية من غير السنة، أي ابناء المذهب الشيعي، بهالة من الشك والارتياب. وتناقض النظام في تكريسه موقف الشك تجاه الشيعة مع طروحاته الفكرية التي كانت متبناة في حقبة الخمسينيات وكانت بشكل عام هي المواقف السائدة لدى الكثير من التيارات القومية والعلمانية وهي عزو

الظاهرة الطائفية والتفرقة الناجمة عنها اساليب القوى الاستعمارية في تجزئة وتشتيت قوى الشعب والمجتمع (فرق تسد)، وما حصل بعد تسلم البعث للحكم عام ١٩٦٨ انتهاج اساليب التفرقة بين مكونات الشعب واثارة مشاعر الشك والعداء بين العرب، شيعة وسنة، وبين العرب والاكراد واتهام الاطراف التي تنتمي الى مذهب الاغلبية بالرجعية والعمالة لقوى اجنبية.

لقد ارسى النظام ذاكرة تاريخية احاطت مواقف الدول العربية الاخوى بنوع من الشك وكانت مكرسة لخدمة الاهداف الاقليمية للعراق. وروجت الة الدعاية الاعلامية العراقية فكرة مفادها ان ليست هنالك دولة عربية قادرة على خدمة الاهداف القومية الرسالية للامة العربية كما يفعل العراق. وتم التركيز على التاريخ العباسي باعتباره العصر الذهبي للعرب وكان الدليل الناصع على مركزية دور العراق في الحضارة العربية والاسلامية. ولم يغفل النظام بطبيعة الحال، الارث التاريخي الذي تمتع به العراق في العصور السحيقة التي سبقت ظهور الاسلام والعرب على مسرح التاريخ، فتمت اعادة بناء مدينة بابل القديمة ولكن على نحو اضاع معالمها التاريخية وجرى تسمية احدى الالوية التابعة للحرس الجمهوري باسم حمورابي الملك البابلي الذي وضع اول تشريعات قانونية ذات محتوى ينص على العدل والمساواة. ومن المعروف اصلاً ان العراق يمتلك اغنى ارث حضاري بين دول المنطقة ولا تجاريه في ذلك سوى مصر، وصاغ النظام ومثقفوه اسطورة انحدار العراقيين القدامى من العرق السامي وهو الامر الذي يجعلهم على صلة مع العرب وذلك ينعدم أي تناقض بين التراث العربي الاسلامي والارث الحضاري الذي سبق ظهور الاسلام ودخول العرب المسلمين الى العراق. ولابد من الاشارة الى الاختلاف في الدور وفي الشمولية. ففي الوقت الذي تعتمد فيه الذاكرة التاريخية الموجودة لدى أي بلد ديمقراطي على تعزيز مبدأ المشاركة في الداخل وعدم اثارة العداوات والمحن والاحقاد التاريخية القديمة على مستوى علاقاتها مع الدول الاخرى، تعتمد الذاكرة التاريخية في الانظمة الشمولية الى صنع حواجز بين افراد الشعب وبين الشعب ومحيطه الاقليمي وتسود نظرة الشك والعداء تجاه كل من هو من خارج (الوطن) وهو الامر الذي يمنح السلطة القائمة مديات غير محدودة من السيطرة على زمام الامور في الداخل. ولقد ظل النظام القائم في العراق يوحي بالعداء التاريخي الذي تكنه دول مثل ايران واسرائيل ومن ثم سوريا للعراق، واصبحت العمالة لايران بمثابة التهمة الجاهزة للعراقيين من الشيعة وابناء الاقليات القومية الاخرى، كما اصبحت تهمة العمالة للغرب وخدمة المصالح الرأسمالية الغربية من اجل تحطيم التجربة العراقية، واما سوريا فقد

اصبحت راعية للقوى التي تحاول تدمير المصير العربي الواحد وتقوض أي محاولة لانشاء تجربة وحدوية عربية.

لقد تناول المؤلف من خلال ثمان محاور البدايات الاولى لتأسيس ذاكرة تاريخية عراقية: اذ تناول في الباب الاول كيفية نشوء الطبقة المثقفة في العراق الحديث ولاسيما خلال عقد العشرينات من القرن المنصرم وارسائها لاولى اشكال الذاكرة التاريخية للدولة التي انشئت حديثا، في حين تناول في الباب الثاني كيفية انهيار تجربة الحكم الملكي وبدايات ظهور الفكر القومي في العراق وبدايات تشكل الذاكرة التاريخية على اساس طروحات القومية العربية. وتناول الباب الثالث دور الذاكرة التاريخية والنخبة المثقفة في ارساء معالم غير مكتملة في مراحل الاربعينات والخمسينات لما يمكن ان نسميه بمجتمع مدني ناشيء في العراق. وتناول في الباب الرابع ثورة الرابع عشر من تموز والصراع الذي دار في خضمها وما دار في اعقابها من نقاش حول تشكل الذاكرة التاريخية العراقية بين دعاة الوطنية العراقية والقومية العربية. واما في الباب الخامس فقد تناول الذاكرة التاريخية في الحقبة التي زاد فيها دور الدولة في العراق بشكل كبير أي في الحقبة الممتدة بين عامي ١٩٦٨-١٩٧٩ في حين عالج في الباب السادس الذاكرة التاريخية في المرحلة التي شهدت انهيار الدولة أي بين عامي ١٩٧٩-١٩٩٠ واما في الباب السابع فقد تناول فهم الذاكرة التاريخية من لدن قوى المعارضة العراقية، واما في الباب الثامن فقد عالج ذاكرة الدولة ومدى اختلافها وتناقضها مع الذاكرة التي يحتفظ بها الموطنون العراقيون ويطرح تساؤلا عن الذاكرة التي ستكون لها الغلبة في المستقبل القريب.

ويخلص المؤلف الى ان الدولة ولاسيما في حالة بلد ثري مثل العراق كانت قادرة على فرض نمط معين من انماط التجانس السياسي والاجتماعي وان هذا النمط قد تم فرضه بالقوة مستفيدة من تسخير ادوات واجهزة النظام لهذه الغاية والتي يكتب لها بطبيعة الحال النجاح اذا تم فرض سردية تاريخية تتناقض مع ما يؤمن به المجتمع. ورغم ان سلطة البعث سعت جاهدة الى ترسيخ انماط ثقافية كانت تامل من ورائها كسب ولاء الاطراف والفئات المرتبطة بها عقائديا ومن ثم مناطقيا فانها بالمحصلة العامة ادت الى غياب أي نوع من انواع الثقافة الجمعية التي يمكن ان تشد المواطنين العراقيين الى بعضهم البعض. ولقد قدم انموذج البعث الثقافي حالة هجينة كانت متناقضة مع الطروحات والرؤى التي امن بها وعمل من اجلها جمهور كبير من المثقفين العراقيين ولاسيما خلال الحقبة الجمهورية الاولى ١٩٥٨-١٩٦٣ والتي كانت تلقى زخما كبيرا من التأييد من لدن قطاعات واسعة

كبيرة من الشعب. وتقع على عاتق النخب الحاكمة مسؤولية اقناع مواطنيهم بان سير الحكم وادواته تصب بالمحصلة في مصلحة المحكومين، كما ان صيغة المواطنة وواجباتها تتماثل مع المصالح العليا التي تسعى الدولة لتحقيقها. وما حصل في العراق من تشويه للهوية الجمعية وللذاكرة التاريخية ومحاولة استبدالها بهوية وذاكرة اخرى، يدفع العراقيين الى الايمان بان الحكم الديمقراطي لا يمثل ضرورة اخلاقية فحسب بل هو الطريق الامثل لادارة دفة العلاقة بين الحكام والمحكوم وانجاز مستوى متقدم من المشاركة السياسية. ولابد للقوى التي تتبنى المشروع الديمقراطي في العراق، وهي تنتمي بطبيعة الحال الى اثنيات واعراق ومذاهب تشكل النسيج الوطني العراقي، ان تتعلم الكثير من تجربة البعث الفاشلة وان تدرك ان خطاها القاتل سيكون محاولة الابتعاد عن ثقافة الشعب العراقي وقيمه الاصلية. ولعل من سوء الطالع الذي سوف يلازم الحكومات المستقبلية في العراق بعد انهيار نظام البعث يتمثل بطيفية مواجهتها لذاكرة مشوهة ومعقدة صبغت المشهد العراقي بالدم وان تجيب على التساؤل بمقدرات العراق طيلة هذه الحقبة السابقة.

ان المؤلف يخرج بخلاصة اساسية من عمله هذا يتجلى بايمانه بالترابط الوثيق بين الذاكرة التاريخية لشعب ما والهوية الجماعية والمجتمع السياسي الذي يصوغ مقولاته الرئيسية من خلال هذه الذاكرة والهوية. ان ترسيخ نظام البعث لهوية ستاتيكية جامدة مشبعة بمقولات الكره ومقتصرة في تسبيب عوامل الانهيار بدوافع التامر الخارجي من شانها ان توقف عجلة التحليل السياسي الاكثر علمية ونضجا لمعالجة الوقائع التي عاشها ويعيشها العراق الحديث. ان من شان التركيز على مفاهيم كالذاكرة السياسية ان تجلب الانتباه نحو مواضيع كالمؤسسة السياسية واتباع اساليب التحليل الجزئي لسلسلة من الظواهر السياسية والتركيز على السلوك الفردي في فهم اوليات الذاكرة التاريخية وكيفية تكوين الفرد لذاكرة وهوية تتناقض ان لم تكن تقف بالضد من الهوية التي تسعى الدولة الى ترسيخها. كذلك تعمد الذاكرة التاريخية الى فهم وتحليل اساليب الهيمنة السياسية وتعرية اشكال الوعي السياسي الزائف التي تعمد الانظمة الشمولية الى ترسيخها، وبالتالي اتباع اساليب ومناهج اكثر علمية وانفتاحا في فهم الظاهرة السياسية وكذلك تقدم الذاكرة التاريخية معطيات بيانية حول الشكل الذي يتم من خلاله بناء الدولة الامة والشكل الذي تتطور به هيكلية الدولة والياتها. ولعلنا نستخلص من دراسة الحالة العراقية نتيجة اساسية مفادها ان النظام الذي يحاول ارساء نموذج ثقافي وفكري احادي ليتجاوز الاختلافات المذهبية والاثنية الموجودة في بلاده

انما يعمل على ترسيخ هذه الاختلافات بل وتأجيجها الى صراعات دموية تدفع بالوطن الى الهاوية. ومن شان منهجية الذاكرة التاريخية ان تجعلنا ندرك ابعاداً في الثقافة والسياسة والاقتصاد السياسي وتحليل الحوادث التاريخية وفهم اساليب التغيير السياسي على نحو يتناقض مع اساليبنا ومناهجنا التقليدية.

ولعل اهمية هذا الكتاب تتجلى في تقديمه رؤى اكثر شمولاً وعمقاً لما جرى في العراق منذ تشكيل الدولة الحديثة فيه على صعيد السياسة. والثقافة والتنشئة السياسية الامر الذي جعل منه مرجعاً لا غنى عنه لطلبة التاريخ والعلوم الاجتماعية والسياسية والمؤلف يجمع، الى جانب الخبرة الاكاديمية والتفنن في استخدام المنهجيات الحديثة في فهم الظواهر السياسية، معرفة عميقة بواقع المجتمع العراقي مستندة على مشاهدة ميدانية وتعرف عن قرب لمختلف جوانب الحياة في بلاد النهرين الخالدين.